الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653
ISSN (E) :2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٦/٦/١
تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/٨/١٦
تاريخ النشر : ٢٠٢٦/٩/٣٠

اثر المتغيرات الجيوسياسية في العلاقات الروسية الليبية بعد عام ٢٠١١: دراسة في الادوات والاستراتيجيات

The Impact of Geopolitical Shifts on Russian–Libyan Relations since 2011: A Study of Instruments and Strategies

أ. م. د. خالد سلمان خالد

Assistant Professor.Dr.Khalid Salman Khalid

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
kaleed.salman@mohesr.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

يتناول هذا البحث أثر المتغيرات الجيوسياسية في العلاقات الروسية الليبية، في ظل التحولات السياسية والأمنية التي شهدتها ليبيا منذ عام ٢٠١١، وما نتج عنها من تغير في موازين القوى وتعدد الأطراف الإقليمية والدولية المتنافسة على النفوذ فيها. ويهدف البحث إلى تحليل طبيعة الاستراتيجية الروسية تجاه ليبيا، والكشف عن أبرز الأدوات التي وظفتها موسكو للحفاظ على مصالحها وتعزيز حضورها في منطقة شمال أفريقيا. واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة المتغيرات الجيوسياسية وانعكاساتها على العلاقات الروسية الليبية، إلى جانب المنهج التاريخي لتتبع تطور هذه العلاقات منذ مرحلة الاتحاد السوفيتي وصولًا إلى المرحلة الراهنة. وتوصل البحث إلى أن الموقع الجغرافي والاستراتيجي لليبيا، وامتلاكها موارد نفطية مهمة، فضلًا عن حالة الانقسام السياسي والأمني التي أعقبت عام ٢٠١١، شكلت عوامل أساسية دفعت روسيا إلى إعادة بناء حضورها في ليبيا. كما أظهر البحث أن الاستراتيجية الروسية لم تعتمد على أداة واحدة، وإنما جمعت بين الأدوات العسكرية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية، مع المحافظة على قنوات اتصال مع مختلف الأطراف الليبية. ومرّ الحضور الروسي في ليبيا بعد عام ٢٠١١ بعدة مراحل تمثلت في استعادة النفوذ، ثم تعزيز النفوذ، وصولًا إلى تأمين المصالح الروسية. ويخلص البحث إلى أن ليبيا تمثل بالنسبة إلى روسيا موقعًا مهمًا في حساباتها الجيوسياسية في البحر المتوسط وشمال أفريقيا، فضلًا عن كونها مدخلًا محتملًا لتعزيز حضورها في منطقة الساحل الأفريقي، إلا أن قدرة موسكو على توسيع نفوذها تظل مرتبطة بالتنافس الدولي والإقليمي، والانقسامات الداخلية الليبية، والضغوط الغربية.

الكلمات المفتاحية : روسيا الاتحادية، ليبيا، المتغيرات الجيوسياسية، النفوذ الروسي، العلاقات الروسية الليبية، شمال أفريقيا.

Abstract

This study examines the impact of geopolitical variables on Russian-Libyan relations in light of the political and security transformations that Libya has experienced since 2011, which have resulted in changes in the balance of power and the emergence of multiple regional and international actors competing for influence in the country. The study aims to analyze the nature of Russia's strategy toward Libya and identify the main instruments employed by Moscow to protect its interests and strengthen its presence in North Africa. The study adopts a descriptive-analytical approach to examine geopolitical variables and their implications for Russian-Libyan relations, in addition to a historical approach to trace the development of these relations from the Soviet era to the present. The findings indicate that Libya's strategic geographical location, its significant oil resources, and the political and security divisions that emerged after 2011 constituted major factors encouraging Russia to rebuild and expand its presence in Libya. The study also demonstrates that Russia's strategy has not relied on a single instrument; rather, it has combined military, economic, political, and diplomatic instruments while maintaining channels of communication with various Libyan actors. Since 2011, Russian involvement in Libya has passed through several stages, beginning with the restoration of influence, followed by the consolidation of influence, and eventually moving toward securing Russian interests. The study concludes that Libya represents an important geopolitical position for Russia in the Mediterranean and North Africa, as well

as a potential gateway for strengthening its presence in the Sahel region. However, Moscow's ability to expand its influence remains constrained by international and regional competition, Libya's internal divisions, and Western pressure.
Keywords: Russian Federation, Libya, Geopolitical Variables, Russian Influence, Russian-Libyan Relations, North Africa.

المقدمة

تمثل ليبيا ساحة للتنافس الجيوسياسي بين القوى الاقليمية والدولية بسبب ما تتمتع به من اهمية استراتيجية نتيجة لموقعها الذي يطل على البحر المتوسط فضلا عن امتلاكها لموارد الطاقة. ومنذ الاحداث التي شهدتها ليبيا عام ٢٠١١ وما اعقب هذا التاريخ من تغييرات مفصلية ابرزها تغيير نظام الحكم فيها، اصبحت هذه الدولة محط انظار القوى العالمية ومن بينها روسيا الاتحادية التي استخدمت ادوات متعددة بهدف التوسع في ليبيا وصولا الى الغاية الاكبر المتمثلة بتعزيز النفوذ الروسي في شمال القارة الافريقية.

اهمية البحث: تأتي اهمية البحث من قيام روسيا الاتحادية بوضع ليبيا ضمن سلم اولوياتها متأثرة بالمتغيرات الجيوسياسية التي شهدتها ليبيا بعد عام ٢٠١١.

اشكالية البحث: تثير اشكالية البحث عدد من التساؤلات التي سيحاول البحث الاجابة عنها:

١. كيف اثرت المتغيرات الجيوسياسية على الاستراتيجية الروسية في ليبيا؟
٢. هل نجحت روسيا الاتحادية في ملء الفراغ الجيوسياسي في ليبيا؟
٣. هل يمتلك الروس ادوات واستراتيجيات الحفاظ على مصالحهم في ليبيا؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن كفاعل دولي مؤثر وظفت ادوات متعددة في ليبيا من اجل تحقيق استراتيجياتها.

منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي لدراسة المتغيرات الجيوسياسية وتاثيرها على العلاقات الروسية الليبية، فضلا عن الاستعانة بالمنهج التاريخي لتناول مسار الاحداث التاريخية المرتبطة بالبحث.

هيكلية البحث: قسم البحث الى مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة، تناول المحور الاول البعد التاريخي للعلاقات الروسية الليبية، والثاني درس المتغيرات الجيوسياسية المؤثرة في العلاقات الروسية الليبية، اما المحور الثالث فقد خاض في تحليل ادوات واستراتيجيات العلاقة الروسية الليبية.

اولا: البعد التاريخي للعلاقات الروسية الليبية

١-العلاقات السوفيتية الليبية

كان الاتحاد السوفيتي السابق يعتمد سياسة اخافة الدول الاخرى بما فيها الدول العربية بالعقيدة الشيوعية والرغبة بتصديرها عن طريق التلويح بقوته العسكرية واسلحته النووية العملاقة، كما أن سياسته الخارجية لم تغفل المساعدات الاقتصادية والثقافية الى الدول التي تحتاجها خصوصا تلك التي كانت تبحث عن حليف يساعدها على التخلص من الضغوط والتدخلات الغربية، ونتيجة لذلك فأن الاتحاد السوفيتي السابق لعب ادوارا تغييرية احيانا وتوازنية اخرى في المنطقة العربية(زيدان ، ٢٠١٣، ص٧٧). وكان الوجود السوفيتي في الخارج مكلفا بشكل كبير، لكن القيادة السوفيتية كان متمسكة به من اجل

الفوز بسباق التسلح والنفوذ مع الغرب، الا أن الانفاق العسكري السوفيتي الخارجي وخصوصا في شمال افريقيا بدأ يواجه معارضة داخلية انطلاقا من أن السوفيت احق بالاموال الكبيرة التي تنفق على تسليح ودعم دول اخرى(لاكوير،٢٠١٦ ، ص٤١). ولم تنجح تلك الدعوات في منع الاتحاد السوفيتي من مواصلة سياسة التعبير عن حرصه على المنطقة العربية، وخصوصا بعد قيام الرئيس السوفيتي الاسبق بريجنيف باعلان مبادرة خلال وجوده في الهند في كانون الاول ١٩٨٠ تضمنت الدعوة الى تحييد الدول العربية بما فيها ليبيا عن الصراعات الدولية، وتضمنت خمس دعوات اسياسية(الامارة ، ٢٠٠٩ ، ص٣٤٩):

أ. عدم السماح بانشاء قواعد عسكرية لدول اجنبية او انتشار الاسلحة النووية في الدول العربية.

ب. رفض استخدام القوة او التهديد باستخدامها في المنطقة العربية.

ت. التأكيد على اهمية احترام سياسة عدم الانحياز.

ث. حماية استخدام الممرات البحرية في الدول العربية وصولا الى بقية مناطق العالم.

ج. الحرص على احترام الدول العربية في الطريقة التي تستخدم بها مواردها.

ودفعت تلك الموقف الرئيس الليبي الاسبق معمر القذافي الى تغيير موقفه من الاتحاد السوفيتي والشيوعية، بعد أن أكد في اكثر من مناسبة أن رأيه الشخصي بالشيوعية كنظرية لا يؤثر على الصداقة بين طرابلس وموسكو، مؤكدا أن علاقة دولته بالاتحاد السوفيتي ممتازة، وأن الخلافات الايديولوجية لا يمكن أن تحول دون التعاون الاقتصادي وتحقيق المصالح المشتركة للدولتين، في محاولة من القذافي لتخفيف ضيق الكرملين من مواقفه العدائية تجاه الفكر الشيوعي، وخشيته من تأثير ذلك على مسار العلاقات

السوفيتية الليبية(ابو خبر، ، ٢٠١٦ ، ص١٢٧). وانعكس تطور علاقات طرابلس مع موسكو بالسلب على العلاقات الليبية الامريكية بعد أن اتجهت واشنطن نحو اتخاذ مواقف اكثر تشددا من القذافي الذي لم يكن مباليا بالضغوط الامريكية، بل أكد على اهمية الدعم السوفيتي لبلاده، موضحا أن الاتحاد السوفيتي باع السلاح لليبيا من اجل الدفاع عن نفسها وتعزيز قدراتها العسكرية، ومكن الاقتصاد الليبي عن طريق اتفاقيات التعاون الاقتصادي، بخلاف موقف واشنطن التي تعلن العداء لطرابلس، وترفض تزويد ليبيا بالبضائع التي دفعت ثمنها، مبينا أن الاتحاد السوفيتي دعم الكفاح الليبي ضد ما وصفه بالاستعمار الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية في العالم، بالمقابل فأن واشنطن اتخذت طوال عقد الثمانينات الذي سبق انهيار الاتحاد السوفيتي اجراءات عقابية ضد ليبيا بسبب انحيازها للمعسكر السوفيتي مثل اتخاذ اجراءات عسكرية واقتصادية صارمة ضد حكم القذافي، وعلى الرغم من ادراك الولايات المتحدة الامريكية عدم جدوى هذه الاجراءات، الا أنها استمرت في سياستها تجاه ليبيا حتى انهيار الاتحاد السوفيتي(ابو خبر، ، ٢٠١٦ ، ص١٣٨-١٣٩).

٢- العلاقات الروسية الليبية

حرصت روسيا الاتحادية منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي على وراثة القوة العسكرية للاتحاد السوفيتي السابق والتي كانت تدار بقدر كبير من المركزية، لكن الرغبة الروسية اصطدمت بمعارضة دول اخرى كانت تابعة للاتحاد السوفيتي قبل تفككه، فوجد الرئيس الروسي الاسبق بوريس يلتسين نفسه امام خيارين: الاول يتحقق بحسب الاصول والقدرات العسكرية السوفيتية الى الاراضي الروسية، بما في ذلك عشرات الالاف من العناصر العسكرية التي كانت متمركزة في الخارج، والثاني يقضي بقيام روسيا الاتحادية بتقليص

المؤسسات العسكرية التي ورثتها عن الاتحاد السوفيتي بهدف السيطرة على عملية تمويلها اقتصاديا خلال فترة الركود التي اعقبت التفكك(باييف، ٢٠١٠ ، ص١٣). وتسببت سياسات وقرارات يلتسين بأزمات كبيرة شملت المؤسسة العسكرية على الرغم من زيادة الانفاق العسكري بشكل ملحوظ، وامتدت الصراعات لتصل الى داخل الجيش الروسي مما تسبب بتراجع جاهزية القوات الروسية في تلك الحقبة الى ادنى مستوى لها(باييف، ٢٠١٠ ، ص١٦).

وشهد الانفاق العسكري الروسي زيادة واضحة بعد عام ٢٠٠٠ بعد ان ركزت استراتيجية روسيا الاتحادية في عهد فلاديمير بوتين على اعداد خطة واسعة لتطوير تسليح الجيش الروسي وزيادة امكانياته على مستوى الهجوم والدفاع، ورصدت موسكو اكثر ٣ مليار دولار لتطوير القطاع العسكري حتى عام ٢٠١٠ مستفيدة من زيادة مبيعات الطاقة الروسية، ووصل الانفاق العسكري الروسي الى ٩ مليار دولار عام ٢٠١١، واستمر ارتفاع الانفاق في هذا المجال في السنوات اللاحقة، مما شجع روسيا الاتحادية على التفكير بالتمدد في الخارج بعد عقود من الانكفاء اعقبت تفكك الاتحاد السوفيتي السابق(الحطحوطي ، ٢٠٢٢ ، ص١٢٢).

وبدت التوجهات الروسية في الدول العربية اكثر وضوحا بعد الاحداث والتغييرات التي شهدها عدد من دول المنطقة بعد عام ٢٠١١ ومن بينها ليبيا التي اتخذت روسيا الاتحادية عدد من القرارات الاستراتيجية بشأنها للحيلولة دون حدوث تغيير سياسي جذري يطيح بحكم معمر القذافي، وامتنعت روسيا الاتحادية والصين عن التصويت على قرار في مجلس الامن الدولي يفرض حظرا جويا على ليبيا، الا أن ذلك ل يوقف المعسكر الغربي الذي استمر بدعم المعارضة الليبية حتى الاطاحة بالقذافي، مما دفع الروس

للتعبير عن استيائهم مما وصفوه بـ "الخديعة" من الدول الغربية التي كانت تبرر القرارات الدولية والضغوط على ليبيا بذريعة حماية المدنيين، الا أن الحقيقة التي ثبتت بعد ذلك هي اسقاط نظام حكم معمر القذافي(غازي، ص١٦٩). وعلى الرغم من التزام روسيا الاتحادية بموقف متحفظ تجاه ليبيا بعد رحيل القذافي وانشغالها بدعم النظام السوري، الا أن ذلك لم يكن يعني انتهاء المصالح الروسية في ليبيا، اذ ظلت طموحات موسكو لاستعادة التفاهمات الاقتصادية والاستثمارات النفطية في ليبيا، لكن الجانب الغربي ضيق الخناق على الوجود الروسي وحصره بجهود محاولات التوصل الى تسوية بين الاطراف الليبية المتحاربة، مع الاخذ بنظر الاعتبار عدم منح روسيا دور واسع في ليبيا للحيلولة دون منحها فرصة لتشكيل استقطابات اقليمية تؤثر في الوضع الليبي، بالمقابل فأن سياسة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تجاه ليبيا كان تتسم بالغموض مما دفع ايضا للتشكيك بالنوايا التي يحملها بخصوص هذا الملف، لكن هذا الغموض لم يكن حائلا دون اتضاح الاسباب التي تحكمت او اثرت في الاستراتيجية الروسية في ليبيا، وابرزها لعب دور عسكري خارجي في ليبيا، والمشاركة في جهود صنع السلام بين الاطراف الليبية، بالاضافة الى ان نجاح الدبلوماسية الروسية في ليبيا سيضع برتين في موقع اصلاح ما افسد في ليبيا بسبب السياسات الغربية(احمد ، ٢٠١٩ ، ص١٩٤-١٩٥). ونتيجة ذلك فأن الروس لعبوا خلال السنوات الماضية دورين مختلفين في ليبيا، الاول تتبناه وزارة الخارجية لدعم المصالحة التي يدعو اليها الاتحاد الاوروبي، اما الثاني والذي تم عن طريق وزارة الدفاع دعا الى دعم عسكري روسي الى قوات حفتر من اجل سيطرته على البلاد وبالتالي اضعاف الوجود الغربي في ليبيا، واستمر ذلك حتى التوصل الى خطة الامم المتحدة عام ٢٠١٧ التي تخلت بموجبها روسيا الاتحادية عن دعم حفتر والاكتفاء

بتأييد حكومة الوفاق بهدف الحصول على حصة الروس من مشاريع اعادة اعمار ليبيا في مختلف المجالات(احمد ، ٢٠١٩ ، ص١٩٦). لكن السنوات اللاحقة اثبتت ان الجانب الروسي لم يلتزم بهذه الخطة بشكل كامل بعد أن اتبعت موسكو استراتيجية التعامل مع السلطة والمعارضة في الوقت ذاته، اذ تعلن موسكو دعهما لحكومة الوفاق الوطني، في الوقت الذي استقبلت فيه لأكثر من مرة القائد العسكري المعارض خليفة حفتر، مما صعد لهجة الاتهام لروسيا الاتحادية بمحاولة توسيع نفوذها في ليبيا ضمن اطار جهودها للظهور بمظهر الند للولايات المتحدة الامريكية والعسكر الغربي(ادريس ، ٢٠٢٠ ، ص١٤٦). ولم يأت ذلك من فراغ، بل هو جزء من الرؤية الاستراتيجية الروسية التي ما زالت تجمع المصالح الجيوسياسية والأمنية والاقتصادية من اجل استعادة الدور التاريخي لموسكو في ليبيا، وتركز الاستراتيجية الروسية على التوازن في علاقاتها مع حفتر في الشرق، وحكومة الوحدة الوطنية في العاصمة الليبية، لأن الروس يريدون الحفاظ على نفوذهم في ليبيا التي يعتقدون انها تمثل منطلقا لوصولهم الى الساحل الافريقي، لكن ذلك لا يعني عدم وجود تحديات تواجه النفوذ الروسي في ليبيا مثل الانقسامات الداخلية الروسية حول الوجود الخارجي، والتنافس الاقليمي في القارة الافريقية، فضلا عن المعوقات التي تضعها الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية بوجه التمدد الروسي في ليبيا والدول الافريقية الاخرى (بريجع ، ٢٠٢٥).

ثانيا: المتغيرات الجيوسياسية المؤثرة في العلاقات الروسية الليبية

شهدت منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا خلال السنوات الاخيرة متغيرات جيوسياسية عديدة اثرت في طبيعة العلاقات بين روسيا الاتحادية وليبيا، ولم تكن تلك التحولات

هامشية بل جذرية انعكست على نمط العلاقات بين الدولتين في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية.

١-المتغيرات الداخلية

اتخذت المتغيرات الجيوسياسية المتعلقة بالاوضاع الداخلية في ليبيا اشكالا عديدة يمكن اجمالها في متغيرين رئيسيين هما الاهمية الاستراتيجية لليبيا والانقسامات الداخلية فيها.

أ-الاهمية الاستراتيجية لليبيا

تمتلك ليبيا موقعا استراتيجيا مهما كونها تمثل حلقة الوصل بين القارة الافريقية والدول الاوربية، وقد ادى وقوع ليبيا على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط الى تأثرها وتأثيرها بالاحداث التاريخية المهمة التي شهدتها المنطقة، وتوجد عوامل عديدة زادت الاهمية الاستراتيجية لليبيا اولها الربط بين دول المشرق العربي ودول المغرب العربي، والثاني يتمثل بموقعها في الحوض الاوسط للبحر المتوسط الذي يجعلها مكانا مناسبا للأنشطة البحرية وقاعدة لتوزيع الجيوش وتخزين ونقل الاسلحة الى ميادين القتال في الشمال الافريقي وصولا الى المشرق العربي، والعامل الثالث يكمن في ان اراضيها تتوغل في الداخل الافريقي الى مسافة تصل نحو الفي كيلو متر ترتبط بطرق القوافل التجارية، يضاف الى ذلك أن ليبيا تعد اقرب مصادر النفط الى القارة الاوروبية، وهذه العوامل تؤكد ان ليبيا تمتلك موقعا استراتيجيا نتيجة لوقوعها في مناطق القوة والتحكم في العالم، مما جعلها محط انظار القوى الكبرى(علي ، ٢٠٢٣ ، صص٣٥٢-٣٥٣). ويمكن لليبيا توظيف هذه الاهمية من اجل تحقيق مكاسب استراتيجية، اذ يمكن لها الاستفادة من موقعها الجيوسياسي في تعزيز دورها كقوة اقليمية مهمة في المجالين العسكري والاقتصادي خصوصا في حال قدرتها على ابرام تفاهمات واتفاقيات مع قوى اقليمية

ودولية مؤثرة، كما أن ظروف تحولها الى ممر تجاري مهم متوفرة، ويمكن لذلك في حال تحقق ان يوفر لخزينتها مبالغ مالية كبيرة، يضاف الى ذلك وجود فرصة لتطوير خبراتها التقنية في مجال الطاقة عن طريق استقطاب خبراء اجانب من العاملين في قطاع النفط، من اجل رفع الكفاءة المحلية سواء كان على مستوى الافراد او المؤسسات(السانح ، ٢٠٢٣ ، ص٥٧٩).

ب- الانقسامات الداخلية

ادى الموقع الاستراتيجي المميز لليبيا الى بروز عدد من التحديات الجيوسياسية الناتجة عن الازمات الداخلية والانقسامات التي اعقبت ثورة فبراير عام ٢٠١١، والتي كانت سببا في اندلاع صراعات عسكرية وسياسية قادت الى تشكيل جماعات مسلحة تصارعت من اجل اقتسام الارض والسلطة والموارد، وتسببت كل تلك الاحداث بفوضى امنية نتج عنها انتشار الجريمة المنظمة وعمليات التهريب وتصاعد عمليات الهجرة غير الشرعية، فضلا عن زيادة حدة الصراع بين الاطراف المتناحرة والتي حظي كل منها بدعم اطراف خارجية(قراءة استراتيجية للواقع الامني في ليبيا، ٢٠٢٣ ، ص٣). ونتج عن ذلك حالة من عدم الاستقرار السياسي قادت الى اختلافات كبيرة في فهم المعايير الديمقراطية وتعارض في الايديولوجيات والمواقف السياسية، كما أن الواقع الامني المتردي خلق حالة من الهلع لدى الليبيين نتيجة سيطرة الجماعات المسلحة على مساحات واسعة من ليبيا وانتشار السلاح غير المرخص وغياب قوة السلطة في ظل وجود اكثر من طرف يدعي انه يمثل شرعية الدولة الليبية، ورافق ذلك هدر كبير في المال العام من قبل سياسيين ومسؤولين وانتشار الفساد والمحسوبية والزبائنية، بالاضافة الى مشاكل كبيرة في قطاعات

خدمية مهمة مثل الصحة والتعليم والسكن، مما ادى الى تداعيات خطيرة على المجتمع، وتصاعد الانقسامات السياسية والمجتمعية(السانح ، ٢٠٢٣ ، ص٥٧٨).

٢- المتغيرات الخارجية

أ-التنافس الاقليمي والدولي

لعب المتغير الاقليمي والدولي دورا مهما في السياسة الليبية بعد عام ٢٠١١ خصوصا بعد ان تسبب التدخل الخارجي المباشر وغير المباشر من قبل دول وجهات اقليمية ودولية مختلفة في الشأن الداخلي الليبي بحدوث ضغوط على الاطراف المتحكمة بالقرار الليبي، ونتج عن ذلك اتساع رقعة الازمة الليبية التي لم تعد رهينة للصراعات الداخلية وحدها، بل متأثرة بالصراعات الخارجية بالقرب من مصادر الغاز قرب البحر المتوسط من قبل اطراف اقليمية ودولية عديدة من بينها روسيا الاتحادية (عبد الحي ، ٢٠٢٣ ، ص٣٢٨). ونتيجة للمصالح المتشابكة بين اكثر من دولة وخصوصا روسيا الاتحادية وفرنسا وتركيا فأن الاوضاع الجيوسياسية فيها اصبحت اكثر تعقيدا في ظل الاخفاق في التوصل الى حلول سلمية للازمات الداخلية نتيجة للمصالح المتناحرة للدول المتدخلة في ليبيا، يضاف الى ذلك فأن الدول الاقليمية كان مترددة في منح الثقة للحكومة الليبية واعادة العلاقات الى سابق عهدها، فالجزائر مثلا كانت تتمتع بعلاقات قريبة الى حد ما من حكومة الوفاق الليبية بسبب الطابع الحدودي بين الدولتين، ووجود نفوذ جزائري على بعض القبائل الليبية الموجودة ضمن مناطق سيطرة حكومة الوفاق، الا أن الجزائر ظلت تتوجس من علاقة هذه الحكومة بجماعة الاخوان المسلمين من جانب، وكذلك تحالفها مع تركيا من جانب اخر، وبالمقابل فأن علاقات حفتر الوطيدة مع روسيا الاتحادية وفرنسا

ومصر والامارات، صعبت المهمة على الجزائر وجعلت عملية التوفيق بين القوى الليبية المتصارعة اكثر تعقيدا(عبد الحي ، ٢٠٢٣ ، ص٣٢٨). ونتيجة لتداخل المصالح في ليبيا فأن التنافس الاقليمي والدولي فيها تراوح بين التدخل الميداني لدعم احد الاطراف على حساب الاطراف الاخرى، او الاقتصار على الجهود الدبلوماسية ولعب دور الميسر لعقد لقاءات محلية واقليمية ودولية(عبد الحي ، ٢٠٢٣ ، ص٣٣١). ويوضح الجدول الاتي طبيعة تدخل كل دولة في الشأن الليبي:

جدول: المواقف الدولية والاقليمية تجاه لبيبا

الدولة	الموقف تجاه ليبيا
روسيا الاتحادية	دعم اللواء خليفة حفتر
الولايات المتحدة الامريكية	موقف متأرجح
فرنسا	دعم اللواء خليفة حفتر
تركيا	دعم حكومة الوفاق
مصر	دعم اللواء خليفة حفتر
الامارات	دعم اللواء خليفة حفتر

المصدر: (عبد الحي ، ٢٠٢٣ ، ص٣٣٠)

ب- التغيير في سوريا

دفع رحيل بشار الأسد عن الحكم في سوريا عام ٢٠٢٤ روسيا الاتحادية الى نقل جزء كبير من انظمة الدفاع الجوي من سوريا الى شرق ليبيا في خطوة لاعادة التموضع الاستراتيجي الذي يمثل امتدادا لمصالح موسكو الجيوسياسية في البحر المتوسط، كما أن تمركز القوات الروسية في منطقة طبرق شرق ليبيا جاء بمثابة التعويض عن المزايا

الاستراتيجية التي خسرتها روسيا الاتحادية في سوريا، ويتناغم ذلك مع الطموحات الروسية بالسيطرة على طرق الطاقة التي تمر بالقرب من سواحل البحر الابيض المتوسط، اذ ان هذا الموقع القريب من حدود ليبيا مع تشاد والسودان يوفر لروسيا فرصة السيطرة على مركز لوجستي للعمليات العسكرية في الساحل الافريقي، ومما عزز ذلك قيام الروس بنشر قوات شبه نظامية مثل مجموعة "فاغنر" التي اصبح يطلق عليها هناك الفيلق الافريقي في ليبيا والساحل الافريقي بهدف تعزيز الوجود العسكري، وقامت هذه القوات بالتنسيق مع جماعة حفتر من اجل حماية المصالح الروسية في المنطقة، مما يشير الى أن هذه الخطوات التي اتخذتها روسيا الاتحادية بشكل متسارع في ليبيا توضح أن موسكو اصبحت ترى أن وجودها العسكري في ليبيا مركز للتنافس الجيوسياسي على الطاقة، وليس قاعدة عسكرية فقط (اوغلو ، ٢٠٢٥).

ثالثا: ادوات واستراتيجيات العلاقة الروسية الليبية

تستند العلاقات الروسية مع ليبيا الى ادوات عسكرية واقتصادية وسياسية تهدف عن طريقها روسيا الى تعزيز نفوذها في ليبيا، وصولا الى الاستراتيجيات التي يمكن أن ترسخ الوجود الروسي في القارة الافريقية.

١-الادوات

لم تقتصر الادوات المؤثرة في العلاقات الروسية الليبية على الجانب العسكري وحده، بل تضمنت ايضا جوانب اخرى اقتصادية وسياسية.

أ-الادوات العسكرية

وظفت روسيا الاتحادية طوال عقود ادواتها العسكرية من اجل الحفاظ على نفوذها في ليبيا، وعلى مدى سنوات طويلة كانت ليبيا حليفة مقربة من الاتحاد السوفيتي السابق، وسوقا رائجة للسلاح الروسي، اذ كانت نسبة الاسلحة الروسية في الجيش الليبي تصل الى ٩٠%، وعلى الرغم من تراجع العلاقات في تسعينيات القرن الماضي، بذل فلاديمير بوتين جهودا كبيرة من اجل لاعادة العلاقات العسكرية مع ليبيا الى مسارها السابق، وبعد احداث ٢٠١١ وقفت روسيا الاتحادية الى جانب ليبيا رافضة التدخل العسكري الغربي ومنددة بالضربات العسكرية التي نفذها حلف شمال الاطلسي، وركزت على اهمية دعم الجيش الليبي الرسمي من اجل حفظ الامن والاستقرار(الشيخ ، ٢٠١٩ ، ص٥٢). وعلى الرغم من ذلك، الا أن روسيا الاتحادية لم تقرر التدخل العسكري المباشر في ليبيا لانها لم تكن بذات الاهمية الاستراتيجية التي كانت تمثلها سوريا في ذلك الحين، ولم يكن هناك في ليبيا ما يمثل تهديدا للأمن القومي الروسي، كما أن الحسابات الاستراتيجية الروسية كانت تشير الى أن كلف التدخل العسكري في ليبيا تفوق المصلحة الروسية التي يمكن ان تتحقق من هذا التدخل، كما أن موسكو لديها عدد كبير من ملفات التوتر مع الغرب، وقد لا يكون من مصلحتها فتح جبهة توتر عسكري جديدة في ليبيا، لذلك فأن روسيا الاتحادية كانت تبرر عدم تدخلها العسكري المباشر بأن هذا التدخل يتطلب وجود مظلة شرعية دولية بسبب الوضع الليبي الذي كان معقدا للغاية من وجهة نظر الروس(الشيخ ، ٢٠١٩ ، ص٥٤).

ب- الادوات الاقتصادية

ادركت روسيا الاتحادية بعد عام ٢٠١١ أن تغيير النظام السياسي في ليبيا قد يؤدي الى خسارة نفوذها الاقتصادي في هذه الدولة وبقية الدول التي شهدت احتجاجات وفي مقدمتها سوريا، لذلك فأن موسكو لم تكن متحمسة للتغيير السياسي في ليبيا لأنها لم تحصل على ضمانات من الغرب بالحفاظ على مصالحها هناك(دحمان . ٢٠١٦ ، ص٨٦). وعلى الرغم من الدعم السياسي الذي قدمته روسيا الاتحادية لخليفة حفتر، الا أنها وسعت نطاق اهتمامها في ليبيا حين تعلق الامر بالقضايا الاقتصادية، ففي نهاية عام ٢٠١٧ توجهت الدفة الروسية نحو حكومة الوفاق الوطني انسجاما مع الخطة الاممية للتسوية في ليبيا والتي تصاعدت اهميتها بعد دخول مؤسسات اقتصادية ليبية مهمة في الحوارات وفي مقدمتها "مؤسسة النفط الوطنية" الليبية التي فتحت قنوات تواصل مع اطراف دولية وشركات متعددة الجنسيات بهدف ترتيب الاوضاع الاقتصادية الليبية تمهيدا لمرحلة ما بعد الازمة، ومثل اللقاء الذي جمع وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف مع نظيره الليبي طاهر سياله اواخر عام ٢٠١٧ العلامة الفارقة اشارت الى وجود مقاربة روسية جديدة تعد تمهيدا لمرحلة ما بعد خليفة حفتر، وتضمن اللقاء نقاشات في ملفات عديدة مهمة من بينها اعادة تأهيل الاقتصاد الليبي، ووضع أسس للتعاون الاقتصادي بين الدولتين، فضلا عن دور الشركات الروسية وتمهيد الطرق لعودتها الى السوق الليبية شريطة توفير البيئة الامنية المناسبة للنشاطات الاقتصادية(عبد الكريم ، ٢٠١٩ ، ص١٩٠). ونتيجة لتقدم الحوارات مع حكومة الوفاق الوطني اعلنت روسيا عام ٢١٨ انها بصدد استئناف عقود النفط مع ليبيا، ومساهمة الشركات الروسية في اعادة بناء مستودعات الطاقة الليبية، ووصل التنسيق في هذا المجال الى مراحل متقدمة بعد

أن بدأت شركة "تاتنفت" الروسية عن طريق فرعها في ليبيا بالعمل مع شركة النفط الوطنية الليبية من اجل استئناف الاستكشاف والانتاج للطاقة بالتنسيق بين حكومتي موسكو والوفاق الوطني الليبية(عبد الكريم ، ٢٠١٩ ، ص١٩١).

ت- الادوات السياسية

لا تختلف روسيا الاتحادية عن الولايات المتحدة الامريكية في كونها تقوم بتوظيف جميع الادوات المتاحة بما فيها السياسية والدبلوماسية من اجل تحقيق مصالحها، وهذا ما يفسر عدم ثباتها على موقف محدد تجاه القضايا التي تتطلب تدخلها(ابو حنيفة ، ٢٠٢٢، ص١٤٥). لذلك فأن روسيا الاتحادية عملت منذ بداية الازمة الليبية على صياغة موقفا سياسيا متوازنا في محاولة لكسب الوقت حتى قيام الاطراف الليبية المتناحرة بصياغة مواقفها، وهذا التوازن كان مقنعا لاطراف مؤثرة في ليبيا، وجاء ذلك على لسان رئيس المجلس الرئاسي في حكومة الوفاق الليبية فائز السراج الذي قال خلال زيارته الى روسيا عام ٢٠١٧ إن بلاده مقتنعة بقدرة الجانب الروسي على اتباع خطوات ايجابية تجاه ما يجري في ليبيا، بسبب قدرتها على التواصل مع الاطراف الليبية المختلفة، مما يمكنها على فتح قنوات الاتصال مع اي طرف تريد، بخلاف القوى الدولية الاخرى التي انحازت الى جهة واحدة على حساب الاطراف الاخرى في ليبيا(الشيخ ، ٢٠١٩ ، ص٥٣). الا أن المسار السياسي الروسي تجاه ليبيا لا يعني انها تمكنت بالفعل من تحقيق الحياد التام تجاه الاطراف المختلفة، اذ لم تتمكن من اخفاء انحيازها في بعض الاحيان الى خليفة حفتر الذي جرى استقباله في روسيا الاتحادية عام ٢٠١٧، ثم دعوته الى مباحثات مغلقة مع وزير الدفاع الروسي سيرجي شويجو في اب من العام ذاته، وكذلك قيام موسكو بطباعة اربعة ملايين دينار ليبي لجماعة حفتر، مما اثار استياء البنك المركزي الليبي

الواقع تحت سيطرة حكومة الوفاق، كما ابدت روسيا الاتحادية انزعاجها بسبب استبعاد حفتر من تشكيل حكومة الوفاق، انطلاقا من الرؤية الروسية للواقع الليبي الذي يحتم من وجهة نظر موسكو ضرورة اشراك خليفة حفتر في اي حكومة ليبية نتيجة لما يمثله من ثقل سياسي مدعوم بقوة عسكرية في مناطق واسعة من ليبيا(الشيخ ، ٢٠١٩ ، ص٥٣). وعلى الرغم من التحفظات الروسية وتركيز موسكو على المسارات السياسية والجهود الدبلوماسية في ليبيا، الا أن ذلك لم يمنع الغرب وتحديدا الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الاوروبي من مراقبة النشاط الروسي في ليبيا، لاعتقادها أن غموض سياسات فلاديمير بوتين تجاه ليبيا تمثل دافعا للمزيد من التشكيك بنواياه، مما دفع الغرب نحو المزيد من الضغط والتضييق بالعقوبات على موسكو بهدف منعها من المزيد من التدخل في ليبيا، لكن هذه الضغوط لم تمنع القيادة الروسية من مواصلة لعب الطرف المؤثر في ليبيا ضمن اطار استراتيجية اصلاح ما افسده الغرب عن طريق التركيز على الاوراق الدبلوماسية(عبد الكريم ، ٢٠١٩ ، ص١٩٥).

٢- الاستراتيجيات

دفعت المتغيرات الجيوسياسية روسيا الاتحادية الى اتباع استراتيجيات متعددة في ليبيا على شكل مراحل بدأت باستعادة النفوذ مرورا بتعزيز النفوذ وصولا الى تأمين مصالحها في ليبيا.

أ-استعادة النفوذ

وجدت روسيا الاتحادية نفسها خارج حسابات المصالح في ليبيا بعد تغيير النظام السياسي فيها عام ٢٠١١ الذي انهى عقودا من التقارب الروسي الليبي، مما دفعها الى

العمل من اجل استعادة نفوذها هناك خصوصا بعد محاولات الغرب الواضحة التي كانت ترمي الى تحجيم النفوذ الروسي في ليبيا.

وعملت روسيا الاتحادية بعد عام ٢٠١١ على صياغة موقفها الأزمة الليبية انطلاقا من عدة مبادئ، اولها رفض اي تدخل عسكري للدول الغربية في ليبيا، والاخر تمثل برفض الضربات العسكرية التي نفذها حلف شمال الاطلسي في ليبيا، مؤكدة على اهمية الالتزام بقرارات مجلس الامن التي لم تخول دول الحلف تنفيذ هذه الضربات، مشيرة الى أن الحوار الوطني الليبي هو الحل للأزمة وليس التدخلات العسكرية الغربية(الشيخ ، ٢٠١٩ ، ص٥٢). وعلى الرغم من تأكيد موسكو المتكرر التزامها بالقرارات الأممية حول الوضع الليبي الا أنها اظهرت حرصا واضحا بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤ على اهمية وجودها كدولة مؤثرة في مستقبل ليبيا، انطلاقا من الاستراتيجية الروسية في ذلك الحين التي ركزت على استعادة النفوذ وصولا الى الاهداف الروسية التي تبحث عن الهيمنة والحد من النفوذ الغربي في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا، حتى أن المسؤولين الروس أكدوا أن البحث عن دور روسي فاعل في مستقبل ليبيا يمثل هدفا استراتيجيا لا يمكن التنازل عنه(الشيخ ، ٢٠١٩ ، ص١٨٢).

ب- تعزيز النفوذ

اصبح الدور الروسي في ليبيا اكثر فاعلية بعد الانقسامات التي شهدتها البلاد عام ٢٠١٤ وانحياز روسيا الاتحادية بشكل واضح الى جانب خليفة حفتر الذي حصل على دعم روسي على المستويات السياسية والعسكرية والمالية، ويشير ذلك الى أن الروس انتقلوا من استعادة النفوذ الى مرحلة اكثر تطورا هي تفعيل النفوذ. غير أن ذلك لم يمنع روسيا الاتحادية من دعم الجهود الرامية الى اعادة الاستقرار في ليبيا بما في ذلك تأييدها

لقرار مجلس الامن رقم ٢١٤٦ الصادر عام ٢٠١٦ الذي نظم عملية سيطرة الحكومة الليبية على واردات النفط الليبي الذي تم تصديره بشكل غير رسمي، وبرر نائب ممثل روسيا الاتحادية في الامم المتحدة الكسندر بانكين هذا الموقف بأنه جاء انطلاقا من رغبة موسكو في احترام سيادة ليبيا على اراضيها ومواردها الاقتصادية(صيام ؛ سالم ، ٢٠٢٤، ص٥٧). وبدأت روسيا الاتحادية تبرر استراتيجية تعزيز النفوذ بأنها تهدف الى حفظ امن واستقرار ليبيا وهو ما أكده الكسندر بانكين الذي قال عام ٢٠١٧ أن بلاده حريصة على عدم وقوع الاسلحة المتطورة في ليبيا بيد الجماعات الارهابية في المنطقة، مما يزيد احتمالات الخطر على ليبيا(مجموعة مؤلفين ، ٢٠٢٢ ، ص٣٤٩).

ت- تامين المصالح

على الرغم من استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي في ليبيا، لم يتراجع الروس عن اهدافهم الاستراتيجية فيها والتي بدأت تأخذ منحى اكثر وضوحا منذ عام ٢٠١٨ بعد أن ركزت الاستراتيجية الروسية منذ ذلك الحين على ادوات تأمين المصالح الروسية في ليبيا. واتبعت روسيا الاتحادية مسارات مختلفة من اجل تأمين مصالحها في ظل استمرار صراع القوى الكبرى على النفوذ في المنطقة، اذ ركزت موسكو على تعزيز وجودها العسكري، وتنمية نفوذها الاقتصادي، والحرص على عدم قطع وسائل التواصل مع اي من الاطراف المتناحرة في ليبيا، وكل ما من شأنه حفظ المكانة الروسية كلاعب رئيسي على التأثير في طبيعة التوازنات الاقليمية والدولية، ولم تكن مهمة تأمين المصالح الروسية في ليبيا سهلة، بل واجهت كثيرا من الملفات المعقدة، في ظل وجود قوى اخرى مؤثرة تنافس موسكو هناك مثل الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وايطاليا وتركيا، اذ تدعم تركيا مثلا الحكومة الليبية في طرابلس اقتصاديا وعسكريا، مما عقد الجهود الروسية بالتوسع غربا،

مقابل ذلك، لجأ الروس الى تأمين مصالحهم عن طريق عدد من التفاهمات مع الدول الاوروبية وفي مقدمتها ايطاليا، وفرضت هذه المعطيات مشهدا معقدا دفع روسيا الاتحادية نحو اتباع استراتيجية اكثر حذرا تضمن عن طريقها تأمين المصالح في ليبيا دون ان تكون هناك مواجهة مباشرة مع القوى الدولية المؤثرة الاخرى(بريجع ، ٢٠٢٥).

الخاتمة

في ختام هذا البحث لا بد من الاشارة الى أن المتغيرات الجيوسياسية انعكست بشكل واضح على العلاقات الروسية الليبية في مختلف المجالات التي عملت روسيا الاتحادية على توظيفها من اجل استعادة النفوذ التاريخي الروسي والسوفيتي، بالاعتماد على ادوات فاعلة سياسية وعسكرية واقتصادية، وكذلك استراتيجيات اختلفت باختلاف المراحل، بعد ان ركزت على استعادة النفوذ عام ٢٠١١، قبل ان تتحول الى تعزيز النفوذ بعد عام ٢٠١٤، ثم الانتقال الى تأمين المصالح منذ عام ٢٠١٨ حتى الوقت الحاضر. وتوصل البحث الى عدد من الاستنتاجات اهمها:

١. اتخذت روسيا الاتحادية عدد من القرارات الاستراتيجية من اجل الحفاظ على مصالحها في ليبيا بعد التغييرات الجذرية التي بدأت تحدث منذ عام ٢٠١١.

٢. لم تقتصر الادوات المؤثرة في العلاقات الروسية الليبية على الجانب العسكري وحده، بل تضمنت ايضا جوانب اخرى اقتصادية وسياسية.

٣. دفعت المتغيرات الجيوسياسية روسيا الاتحادية الى اتباع استراتيجيات متعددة في ليبيا على شكل مراحل بدأت باستعادة النفوذ مرورا بتعزيز النفوذ وصولا الى تأمين مصالحها في ليبيا.

٤. اتبعت روسيا الاتحادية مسارات مختلفة من اجل تأمين مصالحها في ظل استمرار صراع القوى الكبرى على النفوذ في ليبيا ودول المنطقة الاخرى.

المصادر

١- أبو حنيفة، الوليد) .٢٠٢٢ .(الأزمة السورية: الجذور، الأسباب، الفواعل والأدوار .القاهرة: مركز الكتاب الأكاديمي.
٢- أبو خبر، سيد عبد الرحيم) .٢٠١٦ .(سياسة الولايات المتحدة الأمريكية نحو ليبيا ١٩٦٩–١٩٨٩ . عمّان: دار زهران للنشر والتوزيع.
٣- أحمد، محمد عبد الكريم) .٢٠١٩ .(ليبيا ما بعد القذافي: أزمة القوى الإسلامية وخيارات العنف . القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.
٤- إدريس، محمد خليفة) .٢٠٢٠ .(ليبيا والحياد الدولي: الأطر الإعلامية للأخبار وتحليلها .القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.
٥- الإمارة، لمى مضر) .٢٠٠٩ .(الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٦- أوغلو، كان ديفيس. (٢٠٢٥، شباط) .تحويل الوجهة الروسية من سوريا إلى ليبيا: التداعيات الجيوسياسية وصفحة جديدة من التنافس الإقليمي .مركز دراسات الشرق الأوسط أورسام.
٧- بابيف، بافل) .٢٠١٠ .(القوة العسكرية وسياسة الطاقة: بوتين والبحث عن العظمة الروسية .أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
٨- بريجع، ديميتري. (٢٠٢٥، ١ شباط) .الرؤية الروسية تجاه ليبيا: امتداد استراتيجي بين الماضي والحاضر .مركز الدراسات العربية الأوراسية.
٩- الحطحوطي، عناد كاظم حسين) .٢٠٢٢ .(التحديات الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية الأوروبية التي تواجه الصعود الروسي في النظام الدولي المعاصر وآفاق المستقبل .بغداد: دار خالد للطباعة والنشر.
١٠- دحمان، قاسم) .٢٠١٦ .(السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز .لندن: إصدارات إي-كتب.
١١- زيدان، ناصر) .٢٠١٣ .(دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: من بطرس الأكبر إلى فلاديمير بوتين .بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

١٢- السانح، عمران منصور. (٢٠٢٣). دور الموقع الجيوسياسي والاستراتيجي واستغلال عوامل البيئة الجغرافية في إعادة بناء واستقرار ليبيا .مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، .(4)
١٣- الشيخ، نورهان. (٢٠١٩). تنامي الدور السياسي الروسي في الشرق الأوسط .مجلة دراسات شرق أوسطية، (89)، خريف.
١٤- صيام، عبد الحميد، وسالم، إنعام) .٢٠٢٤ .(وثائق الأمم المتحدة في المسألة الليبية) ٢٠١١– ٢٠١٨ .(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
١٥- عبد الحي، وليد) .٢٠٢٣ .(دراسات مستقبلية في العلاقات الدولية: نماذج تطبيقية .بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
١٦- علي، يوسف مسعود. (٢٠٢٣). الأهمية الاستراتيجية لموقع ليبيا الجغرافي: دراسة في الجغرافية السياسية .مجلة القرطاس، ٢.(22)
١٧- غازي، ضياء الدين محمود) .٢٠٢١ .(العلاقات المصرية الروسية وتأثيرها على قضايا الشرق الأوسط .القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.
١٨- قراءة استراتيجية للواقع الأمني في ليبيا .(٢٠٢٣، أيلول). ورقة تحليلية. المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية.
١٩- لاكوير، وولتر) .٢٠١٦ .(البوتينية: روسيا ومستقبلها مع الغرب .ترجمة فواز زعرور. بيروت: دار الكتاب العربي.
٢٠- مجموعة مؤلفين.(٢٠٢٢) ليبيا وتحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة .بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.